تأثير سياسات اليمين المتطرف على تراجع الديمقراطية في إسرائيل (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

The Impact of Radical Right Policies on the Decline of Democracy in Israel (2022-2025)

زينب مجدي محمد محمد

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

المستخلص

تشهد العديد من دول العالم اليوم صعودا قويا لأحزاب اليمين المتطرف، ففي إسرائيل فاز حزب الليكود اليميني ذات الأفكار المتطرفة بأكثرية المقاعد في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٢، وقام بتشكيل حكومة ائتلافية مع أحزاب أخرى يمينية متطرفة، وتبنت هذه الحكومة سياسات راديكالية معادية للديمقراطية، لذا تسعى هذه الدراسة إلى توضيح تأثير سياسات اليمين المتطرف على تراجع الديمقراطية في دولة إسرائيل، وتستخدم الدراسة اقتراب الفاعلين السياسيين (اختيارات النخب وتفضيلاتها) لدراسة تأثير صعود أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة وتأثير سياساتها على تراجع مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل. وتتناول الدراسة بالشرح والتحليل طبيعة النظام السياسي والأحزاب السياسية في إسرائيل، وأفكار وسياسات حزب الليكود، وتأثير سياسات حزب الليكود اليمينية المتطرفة على تراجع الديمقراطية وتراجع مؤشر الحقوق المدنية والسياسية، ومستقبل الديمقراطية في ظل سياسات اليمين المتطرف. وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل أدت إلى تراجع العديد من مؤشرات الديمقراطية، وأن هناك تحديات أمام الديمقراطية في إسرائيل ستؤدي إلى استمرار تراجعها مستقبلا، منها؛ مركزية جهاز الأمن الاسرائيلي، وعدم المساواة التي تعاني منها الأقليات في إسرائيل خاصة العرب، وغير اليهود، وهيمنة المؤسسات الدينية اليهودية، وتقييد بعض الحريات مثل حرية عمل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وتقييد حق التظاهر لغير اليهود، وتقييد حرية التعبير إذا كانت تنتقد دولة إسرائيل، بالإضافة إلى قوانين الإصلاح القضائي التي اقترحتها الحكومة الإسرائيلية، والتي تهدف منها إلى تقييد سلطة القضاء لصالح السلطة التنفيذية.

الكلمات الدالة: اليمين المتطرف، الديمقراطية، اسرائيل

Abstract

Many states today witness the rise of radical right parties. In Israel the Likud party, which is a right party with radical views, won the most seats in parliamentary elections in 2022, and it form a coalition government with other radical right parties, and this government adopted radical policies against democracy. So, this study seeks to explain the impact of radical right policies on the decline of democracy in Israel, and it uses political actor centered approach which focuses on elite choices and preferences, to study the impact of the rise of radical right parties and their policies on the decline of democracy in Israel. The study analyzed the political system and political parties in Israel, the thoughts and policies of Likud party in Israel, the impact of the policies of Likud party on the decline of democracy indicators, and the future of democracy in Israel. The study concluded that the policies of radical right ruling parties led to the decline of democracy and the political rights and civil liberties indicators, and there are many challenges will lead to the continued decline of democracy, like; centralization of the security apparatus, inequality suffered by minorities, especially Arabs, and non-Jews, the dominance of Jewish religious institutions, restricting freedoms such as freedom of action for human rights organizations, restricting the right to demonstrate for non-Jews, the freedom of expression, if it criticizes Israel, and suggesting laws that limit the authority of the judiciary in favor of the executive.

Keywords: Radical right, Democracy, Israel

- **المقدمة:**

شهدت الإنتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة التي عقدت في عام ٢٠٢٢ صعود أحزاب اليمين المتطرف، وحصولهم على عدد كبير من المقاعد مكنتهم من تشكيل حكومة يمينية خالصة، حيث حصل حزب الليكود بقيادة بينيامين نتنياهو على ٣٢ مقعد، وحصلت حركة شاس التي تمثل اليهود المتدينين الشرقيين على ١١ مقعد، وحصل حزب يهود هاتوراه الذي يمثل اليهود المتدينين الأشكيناز على ٧ مقاعد، وحصلت قائمة الصهيونية الدينية على ١٤ مقعد، وبالتالي نجح اليمين المتطرف في الحصول على ٦٤ مقعد داخل الكنيست الإسرائيلي. بينما تراجع اليسار الصهيوني وفشل في عبور نسبة الحسم[١].

ومع صعود اليمين المتطرف، ممثلا في حزب الليكود، إلى الحكم للمرة السادسة في إسرائيل يثور التساؤل حول سياسات هذا الحزب ومدى تأثيرها على مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل، حيث نلاحظ تراجع مؤشرات الحقوق المدنية والسياسية في إسرائيل وفقا لمؤشر Freedom House Index بعد صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم في عام ٢٠٠٩ كما يوضح الشكل التالي

الشكل رقم (١)

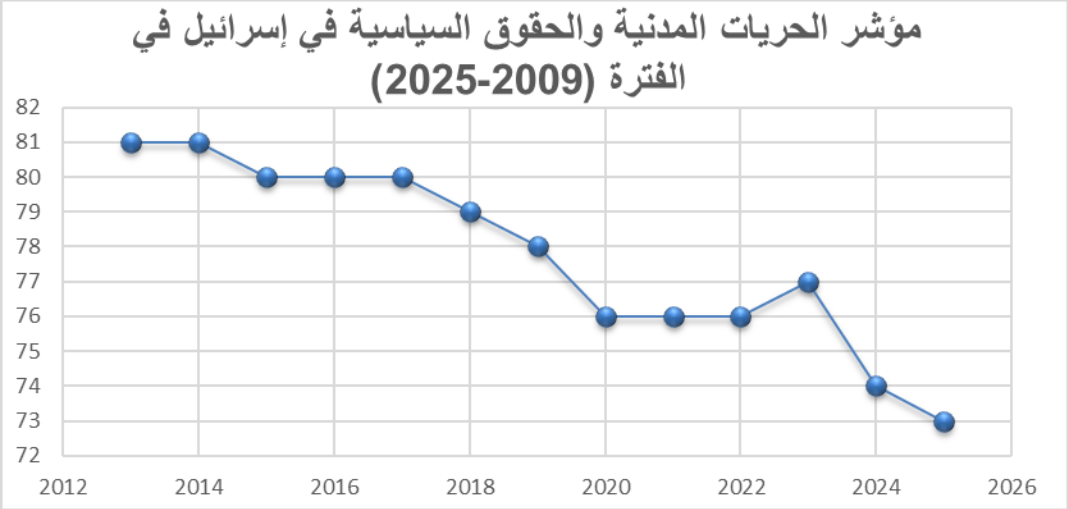

الشكل من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات مقياس Freedom House.

فكما يوضح الشكل السابق نلاحظ تراجع في مؤشر الحريات المدنية والسياسية في إسرائيل خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٤، حيث تراجع المؤشر من ٨١ عام ٢٠١٢ إلى ٧٦ عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٧٤ عام ٢٠٢٤، ثم إلى ٧٣ عام ٢٠٢٥ .[٢] مما يؤكد أن مستوى الحريات المدنية والسياسية في تناقص مستمر.

- **أقسام الدراسة**

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام، القسم الأول يتناول طبيعة النظام السياسي والأحزاب السياسية في إسرائيل، والقسم الثاني يدرس أفكار وسياسات حزب الليكود في إسرائيل، والقسم الثالث يركز على تأثير سياسات حزب الليكود اليمينية المتطرفة على تراجع الديمقراطية، أما القسم الرابع فيدرس مستقبل الديمقراطية في ظل سياسات اليمين المتطرف في إسرائيل، وتتضمن الخاتمة نتائج الدراسة.

- **المشكلة البحثية:**

في ضوء ما سبق تحاول الورقة دراسة تأثير سياسات اليمين المتطرف ممثل في حزب الليكود الذي شكل سادس حكومة يمينية في إسرائيل – والذي يستمر في رئاسة الحكومة من عام ٢٠٢٢ حتى العام الحالي ٢٠٢٥– على تراجع مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل، وبالتالي فإن السؤال البحثي الرئيسي هو:

كيف تؤثر سياسات اليمين المتطرف على تراجع مؤشرت الديمقراطية في إسرائيل؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

١- ما هي طبيعة النظام السياسي والأحزاب السياسية في إسرائيل؟

٢- ما هي سياسات حزب الليكود في إسرائيل؟

٣- كيف أثرت سياسات حزب الليكود على مؤشرات الديمقراطية (الحريات العامة وحقوق الانسان– المشاركة السياسية وحقوق الأقليات– استقلال القضاء)؟

٤- ما هو مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في ظل سياسات اليمين المتطرف؟

- **الإطار النظري والمفاهيمي:**

أولا: الإطار النظري

تستخدم الدراسة اقتراب الفاعلين السياسيين (اختيارات النخب وتفضيلاتها) لعالم السياسة دانكوارت روستو "Dankwart Rustow" لدراسة تأثير صعود أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة وتأثير سياساتها على تراجع مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل.

يركز هذا الاقتراب على مركزية دور الفاعلين السياسيين واختياراتهم وتفضيلاتهم، ويؤكد أن ظهور النظام الديمقرطي يتم من خلال أربعة مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية وبداية تبلور الهوية السياسية ومشاعر الانتماء المشترك بين سكان الدولة. والمرحلة الثانية هي مرحلة الإعداد والتمهيد والتي تشهد صراعا بين الجماعات والنخب حول شكل نظام الحكم في الدولة، وتنبع الديمقراطية من هذا الصراع الذي قد يتسم بالعنف. والمرحلة الثالثة

هي مرحلة الاختيار واتخاذ القرار، وهي تأتي بعد مرحلة الصراع السياسي الذي لا تستطيع فيه النخب الانتصار على باقي الجماعات، مما يجعلها تسعى للحل الوسط وحل الصراع من خلال المفاوضات وإقامة نظام ديمقراطي يتضمن كل الجماعات. أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة التعود وتأتي بعد استقرار قواعد النظام الديمقراطي وتثبيت أركانه، فتدرك كل الجماعات مزايا الديمقراطية التي تتيح الفرص لكل الجماعات للمشاركة في الحكم وفي صنع القرارات والسياسات.

ووفقا لهذا الاقتراب فإن أهم متغير لإنجاح الديمقراطية هو اختيارات النخب السياسية وتفضيلاتها للديمقراطية التي تأتي بعد الوحدة الوطنية والوصول للتوافق بين الجماعات السياسية. ويعتمد بناء الديمقراطية على قدرة النخبة على تكوين الائتلافات وابتكار المبادرات، وعلى التفاعل والتفاوض للوصول للتوافق. وبالتالي فالفاعلين الأساسيين في عملية الانتقال للديمقراطية هم النخب السياسية فقط وليس جماعات المصالح أو الحركات الاجتماعية أو الطبقات، وسلوك النخب يتأثر بتوقعاتهم وتبنؤهم بسلوك الحلفاء والخصوم.[٣]

وبتطبيق هذا الاقتراب على حالة الدراسة، نلاحظ أن الفاعلين الأساسيين في إسرائيل هم النخب الحاكمة والتي تتمثل حاليا في ائتلاف حزب الليكود مع عدد من الأحزاب اليمينة المتطرفة، مثل حركة شاس وحزب يهود هاتوراه وقائمة الصهيونية الدينية، هذا تفترض الدراسة أن تفضيلات هذه النخب وسياساتها هي التي تؤدي إلى تراجع مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل.

ثانيا: مفاهيم الدراسة

١ – تراجع الديمقراطية

إن الديمقراطية تعني حكم الشعب، وهي تأخذ شكلين، إما ديمقراطية مباشرة بمعنى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ويشارك في صنع القرارات والسياسات العامة، وإما تمثيلية بمعنى أن يفوض الناخبون من يمثلونهم في مجالس مثل المجلس النيابي (البرلمان) ويقوم الممثلون نيابة عن الناخبين بصنع القرارات والسياسات العامة.[٤]

والنظام الديمقراطي هو النظام الذي يتأسس على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية، ويستند النظام الديمقراطي إلى أساسين هامين يجب توافرهما لكي نطلق عليه نظاما ديمقراطيا، وهما، القيم الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية. تتمثل قيم الديمقراطية في التعددية أي قبول التنوع في المبادئ، والحرية أي حق

الفاعلين السياسيين في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم والمشاركة في تكوين الرأي العام، والعدل أي ضمان تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم ويرتبط ذلك بإقرار مبدأ المواطنة التي تعتبر الجميع برغم اختلافاتهم متساوين أمام القانون.

أما المؤسسات الديمقراطية فهي الإجراءات والترتيبات المؤسسية التي تحول قيم الديمقراطية إلى واقع عملي، ومنها حكم القانون، والفصل بين السلطات، ووجود نظام قضائي مستقل، والتعددية الحزبية، ووجود مجال عام مفتوح وحر للقوى الاجتماعية بعيدا عن سيطرة الدولة، وانتخابات عامة دورية ونزيهة لاختيار ممثلي الشعب.[٥]

وعلى الرغم من شيوع الديمقراطية التمثيلية في في عالمنا اليوم، إلا أنها تواجه العديد من الأزمات والتحديات. ومن هذه الأزمات أولا، الانفصال بين من يملكون السلطة ومن ينتخبونها، أي بين الممثلين والناخبين وذلك بسبب عدم التكافؤ في القدرات الفردية، وهو ما أكد عليه باريتو، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في الديمقراطية التمثيلية. ثانيا، ضعف قدرة الديمقراطية التمثيلية على اجتذاب القادمين الجدد مما أدى إلى تزايد عدم الثقة في العملية الانتخابية وما تفرزه، وعدم الثقة في الأحزاب التقليدية وخطاباتها نتيجة إخفاق هذه الأحزاب في تلبية تطلعات قطاعات واسعة من المواطنين، مما يدفعهم إلى انتخاب التيارات الراديكالية ذات الخطابات الجذابة، ويؤدي ذلك لصعود الاتجاهات اليمينية والشعبوية التي قد تنقلب على الديمقراطية. وثالثا، ازدياد تأثير دور المواطن الفرد الذي يشعر بالاستغناء عن من يمثلونه، خاصة في ظل الثورة الرقمية وتزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي تجعل المواطن الفرد يشعر بحرية أكبر وقدرة على المشاركة والتأثير، مما يكسبه القوة تجاه مؤسسات السلطة، مما يمثل ضغط على المؤسسات الديمقراطية التمثيلية.[٦]

وترتبط بأزمات الديمقراطية التمثيلية ظاهرة التراجع الديمقراطي في العديد من الدول الديمقراطية، وأهم مظاهر هذه الظاهرة، قمع حرية التعبير والتجمع والإعلام والحريات المدنية وتراجع الخطاب السياسي والمنافسة الانتخابية غير العادلة، بالإضافة إلى تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية.

وترجع هذه الظاهرة للعديد من الأسباب، منها:

- وجود معارضة ذات أهداف راديكالية ووسائل غير مؤسسية، ومحاولة المعارضة انهاء ولاية الرئيس قبل أن تنتهي من خلال أساليب غير مؤسسية مثل الإنقلابات العسكرية والمظاهرات واستخدام العنف.

- عدم فعالية النخبة السياسية والحزب الحاكم والمعارضة، فوجود نخبة سياسية فعالة كفيل بحماية المؤسسات والقيم الديمقراطية، أما عدم وجودها فيؤدي إلى تراجع مظاهر ومؤشرات الديمقراطية.
- تدخل المؤسسة العسكرية في الشئون السياسية، فالنخبة التي تعتمد على وجود ولاء عسكري تواجه مخاطر أقل وفرص أكبر في التراجع عن الممارسات الديمقراطية.
- وجود دعم شعبي لإعادة تقديم المؤسسات السلطوية، فعندما تدعم النخبة والمؤسسات الديمقراطية سيادة القانون وقيم الحرية والعدالة وتقضي على الفساد، ينحاز المواطنون للديمقراطية ومؤسساتها، أما عندما تفشل في تحقيق ذلك، يشعر المواطنون بخيبة أمل تجاه الديمقراطية ويميلون إلى تفضيل النمط السلطوي.[٧]

٢ – اليمين المتطرف

وفقا للعالم كيس ماد "Cas Mudde" يوجد تعريفان لليمين المتطرف، تعريف واسع وتعريف ضيق، يحدد التعريف الواسع ثلاثة خصائص رئيسية وهم، العداء للهجرة والأجانب، أي الإيمان بضرورة أن يسكن الأرض شعبها فقط، ورفض ونبذ الأجانب الذين يهددون تجانس الدولة. والشعبوية وتعني تقسيم المجتمع إلى فئتين هم عامة الناس الأنقياء مقابل النخبة الفاسدة، وبالتالي فهم يؤكدون على أهمية الإرادة العامة للناس والتي يحددوها وفقا لتصورهم، والسلطوية التي تهدف وفقا لهم إلى إقامة مجتمع صارم ومنظم لا مجال فيه للتعدي على السلطة الحاكمة.

أما التعريف الضيق فهو يعرف اليمين المتطرف وفقا لخاصيتين فقط وهما القومية والعداء للأجانب والمهاجرين، والقومية تعني السعي إلى الانسجام والوحدة الثقافية والسياسية، فهدفهم هو بناء دولة موحدة متجانسة ويتحقق ذلك عندما يكون شعب الدولة من أمة واحدة فقط، ومن أجل ذلك يستخدمون وسائل مثل الاستيعاب والطرد. أما العداء للأجانب والمهاجرين يعني رفض وجود أقليات أجنبية مختلفة عن الأمة داخل الدولة، وعدم السماح للأجانب "الأغيار" والمهاجرين بدخول الدولة لأن ذلك يهدد تجانس الدولة، حيث أن الأجانب يختلفون عن الأمة في العرق والدين والأثنية والثقافة.[٨]

ومما سبق يمكن القول أن أحزاب اليمين المتطرف هم الأحزاب السياسية التي تقع في أقصى اليمين والتي لها عدة خصائص مميزة لها منها القومية والعداء للأجانب والمهاجرين والسطوية والشعبوية.

- **منهج الدراسة**

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي[٩] لوصف سياسات اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل وتحليلها وتوضيح تأثيرها على مؤشرات الديمقراطية.

- **الأهمية العلمية والعملية**

تتمثل أهمية الدراسة العلمية في رصد وتحليل سياسات اليمين المتطرف الحاكم حاليا في إسرائيل وتوضيح تأثيرها على مؤشرات الديمقراطية، أما الأهمية العملية للدراسة فهي تتمثل في إمداد صانع القرار بمزيد من المعلومات حول سياسات اليمين المتطرف الإسرائيلي، ومؤشرات الديمقراطية في إسرائيل.

- **الإطار الزماني والمكاني**

الإطار المكاني للدراسة هو دولة إسرائيل، أما الفترة الزمنية للدراسة فتبدأ منذ عام ٢٠٢٢ حيث بداية تولي الحكومة الحالية السلطة بعد فوزها بأكثرية بأكثرية المقاعد في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، وتنتهي الدراسة في عام ٢٠٢٥ حيث استمرار السياسات المتطرفة للحكومة الإسرائيلية حتى عامنا الحالي.

- **الأدبيات السابقة**

تنقسم الأدبيات السابقة إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يركز على الدراسات التي تتناول اليمين المتطرف ومحددات صعود وسياساته، أما الاتجاه الثاني فيركز على الدراسات التي تتناول اليمين المتطرف في إسرائيل.

الاتجاه الأول: الدراسات التي تتناول اليمين المتطرف

تدرس العديد من الأدبيات اليمين المتطرف، من خلال تعريف اليمين المتطرف، وتحديد موقعه في خريطة الأحزاب السياسية، وتناول القضايا التي يدافع عنها والتي تميزه عن غيره من الأحزاب الأخرى، مثل العداء للأجانب والقومية المتطرفة والتي ترفع شعارات مثل "أوروبا للأوروبيين"، والشعبوية من خلال رفع شعارات تجذب المواطنين العاديين، ومعارضة العولمة. كما تتناول الدراسات أيضا عوامل صعود هذه الأحزاب وتقسمها إلى عوامل طلب "Demand Side" أي العوامل الموجودة في بيئة الدولة والتي تحفز صعود هذه الأحزاب، وعوامل عرض "Supply Side" أي العوامل الخاصة بالأحزاب نفسها والعوامل المؤسسية التي تشجع صعودهم.[10]

وتركز معظم الأدبيات على صعود اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا الغربية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك نتيجة لمشاعر الاستياء التي يشعر بها المواطنون الأوروبيون بسبب فشل الأحزاب الكبرى في تلبية مطالبهم.[11] وبالتالي أصبح لأحزاب اليمين المتطرف تأثيرا هاما في السياسات الأوروبية، حيث تحظى بتمثيل كبير في الحكومات المحلية، والبرلمانات الوطنية، والبرلمان الأوروبي، وتصنف أحزاب اليمين المتطرف حاليا من بين أقوى ثلاث قوى سياسية في ثلث الدول الأوروبية.

ففي النمسا على سبيل المثال برز حزب "FPO" الحزب النمساوي الحر، كحزب رائد في انتخابات ٢٠٢٤، حيث حصل على 28,9% من الأصوات، وفي إيطاليا وصل ائتلاف Fratelli d'Italia إلى السلطة بنسبة 25.99% من الأصوات عام ٢٠٢٢، وفي المجر فاز حزب Fidesz بزعامة فيكتور أوربان في انتخاباته الرابعة على التوالي، وفي فرنسا حقق حزب التجمع الوطني FN بزعامة ماريان لوبان فوز كبير في كل من الانتخابات الوطنية والبرلمان الأوروبي. ونتيجة للصعود الكبير لأحزاب اليمين المتطرف تحولت من أحزاب هامشية إلى قوة راسخة وفعالة في السياسة الأوروبية.[١٢]

نستنتج مما سبق أن الأدبيات في هذا الاتجاه ركزت على دراسة اليمين المتطرف من حيث تعريفه وتحديد العوامل التي تساهم في صعوده خاصة في الدول الأوروبية.

الاتجاه الثاني: الدراسات التي تتناول اليمين المتطرف في إسرائيل

تتناول العديد من الدراسات اليمين المتطرف في إسرائيل، من حيث تاريخ الجماعات والأحزاب اليمينية المتطرفة والثقافة الخاصة بهم وسياساتهم في إسرائيل.[١٣] وتؤكد الدراسات أن أفكار اليمين المتطرف كانت تمثل الصهيونية الثورية،[١٤] وقد نشط بشكل كبير في سبعينات القرن الماضي من خلال أربع حركات وهم: غوش إيمونيوم Gush Emunim، وتهيا Tehya ، وكاخ Kach ، والراديكاليون المتخفون، وحاليا تغيرت هذه الحركات ونمت وأخذت أفاقا جديدة[١٥].

تراجع اليمين المتطرف في إسرائيل بشكل كبير بعد هزيمته في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٩، ثم عاد مرة أخرى بشكل أقوى وأوسع انتشارا فيما عرف بالموجة الثانية لصعود اليمين المتطرف، وأصبح يحظى بنسب تصويت عالية في الانتخابات، كما أصبح شريك هام في الحكومات الائتلافية ومن أهم الأفكار والسياسات التي يؤمن بها اليمين

المتطرف الإسرائيلي: العداء لغير اليهود (الأغيار) والتأكيد على الحفاظ على أرض إسرائيل وتوسيعها من خلال سياسات الضم والاستيطان.[16]

نخلص مما سبق أن الأدبيات في هذا الاتجاه ركزت على دراسة تاريخ وأفكار وسياسات اليمين المتطرف الإسرائيلي، إلا أنها لم تركز على تأثير سياساته على الديمقراطية، وهو ما ستتناوله هذه الدراسة.

أولا: النظام السياسي والأحزاب السياسية في إسرائيل

إن نظام الحكم في إسرائيل هو نظام برلماني، حيث أن رئيس الدولة هو رئيس شرفي لا يملك سلطات حقيقية، أما رئيس الوزراء فهو الرئيس الفعلي للحكومة ويملك سلطات وصلاحيات واسعة، ويأتي رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) من الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في البرلمان، فإذا حصل حزب على أغلبية المقاعد أو حصل على أكثر المقاعد واستطاع التعاون مع أحزاب أخرى داخل البرلمان وتشكيل حكومة ائتلافية فإنه يضمن سيطرة الحكومة وعدم المسائلة داخل البرلمان.

وفي إسرائيل لم يستطع أي حزب الحصول على أغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ديسمبر ٢٠٢٢، ولكن حصل حزب الليكود على أكثر المقاعد (٣٢ مقعد)، لذا قام حزب الليكود بقيادة نتنياهو بتشكيل حكومة ائتلافية ذات توجه أمني ويميني متطرف مع عدد من الأحزاب اليمينية والدينية وهم حزب شاس وحزب يهدوت هتوراه والحزب الصهيوني الديني وحزب عوتسما يهوديت وحزب نوعام وحزب أمل جديد، وقد اختار نتنياهو الائتلاف مع هذه الأحزاب الأكثر تطرفا لضمان السيطرة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل.

ويتسم النظام الحزبي في إسرائيل بالتعددية الحزبية، وتتميز الخريطة الحزبية بالتعدد والتنوع، حيث تشمل أحزاب تتوزع بين اليمين واليسار، فهي تضم أحزاب اليمين السياسي وأحزاب اليسار السياسي وأحزاب الوسط السياسي وأحزاب عربية وأحزاب دينية وأحزاب اليمين المتطرف، ما يميز أحزاب اليسار أنها تتبنى حلول سلمية للصراع مع العرب والفلسطينين ومن أهمها، حزب العمل وحزب ميرتس وحزب اليسار الجديد والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. أما أحزاب اليمين فتتميز بأنها تتخذ مواقف حاسمة وصارمة فيما يتعلق بقضايا الأمن وتلجأ للعنف كوسيلة لحسم الصراع مع العرب والفلسطينين، ومن أهمها حزب الليكود وحزب إسرائيل بيتنا وحزب البيت اليهودي وحزب عوتسماه يهوديت وحزب شاس وحزب يهودوت هتوراه.

أما أحزاب الوسط فتسعى لإيجاد حلول وسطية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومن أهمها حزب أزرق أبيض. وبالنسبة للأحزاب العربية فهي تمثل المواطنين العرب في إسرائيل وتدافع عن حقوق الفلسطينين، ومنها حزب القائمة المشتركة وهو تحالف من الأحزاب العربية. أما الأحزاب الدينية فهي تركز على القضايا التعليمية والدينية وتدعو لتطبيق الشريعة اليهودية في المجتمع الإسرائيلي، ومنها الحزب الديني القومي "مفدال" وحزب التوراه اليهودية.

أما بالنسبة لأحزاب اليمين المتطرف في إسرائيل فقد بدأت بالأحزاب ذات التوجه الديني وبالمنظمات الدينية، فبعد إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، تحولت الحركات والمنظمات الدينية إلى أحزاب سياسية، ومنها حزب "أغودات إسرائيل" الذي تأسس في بولندا عام ١٩١٢ لتعزيز المصالح الدينية اليهودية، ثم انتقل إلى إسرائيل بعد إعلان قيامها، وأصبح حزب سياسي بها، وقام بتغيير أسمه إلى "ديجل هتوراه". وحزب "المفدال" الذي ظهر عام ١٩٦٥ لإقامة مجتمع يهودي قومي بناء على أسس التوراه.[١٧] ونشأت "حركة موراشاه" أي حراس التوراه، وحركة شاس المتعلقة بالمتدينين الشرقيين عام ١٩٨٤[١٨]. أما حالياً فقد تطورت أحزاب اليمين المتطرف وأصبح هناك اختلافات بينها وبين الأحزاب الدينية، ومن أهم أحزاب اليمين المتطرف حالياً، حزب كاخ، وحزب غوش إيمونيم، وحزب تحيا، وحزب تسومت، وحزب موليدت.

تتفق أحزاب اليمين المتطرف في إسرائيل مع أحزاب اليمين التقليدي في ضرورة المحافظة على أرض إسرائيل، ولكن تختلف معه في السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها لذلك، حيث تدعو إلى إعلان سيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة، وترفض الحكم الذاتي للفلسطينين في قطاع غزة والضفة الغربية، كما تدعو إلى توسيع الإستيطان وتكثيفه في الأراضي المحتلة، وإخماد الانتفاضات الفلسطينية بالعنف ومن خلال تدخل الجيش، وتدعو إلى تهجير الفلسطينين بأعداد كبيرة.[١٩]

ثانيا: أفكار وسياسات حزب الليكود في إسرائيل

تأسس حزب الليكود على يد الزعيم الكاريزمي زئيف جابوتنسكي عام ١٩٧٣ كحزب يميني قومي في إسرائيل، وفي ذلك الوقت كان لحزب العمال شعبية كبيرة مكنته من الفوز بأغلبية المقاعد في الكنيست وتشكيل الحكومة، إلا أن شعبية حزب العمال بدأت تتراجع بسبب هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبسبب تفشي الفساد المالي والإداري لرجال الحكومة من حزب العمال.[٢٠]

وفي انتخابات عام ١٩٧٣ فاز حزب الليكود بـ ٣٩ مقعد في الكنيست الاسرائيلي وهو ما يعادل ثلث المقاعد[٢١] ، وفي عام ١٩٧٧ حدثت نقلة كبيرة لحزب الليكود، حيث حصل في انتخابات الكنيست هذا العام على عدد مقاعد أكبر – ٤٣ مقعد مقابل ٣٢ مقعد لحزب العمال الذي تراجعت شعبيته – مما جعل حزب الليكود يشكل الحكومة برئاسة مناحيم بيغن.

ثم فاز الليكود بالدورة التالية عام ١٩٨١ حيث حصل على ٤٨ مقعد، وفي عام ١٩٨٤ تمت الدعوة لانتخابات جديدة فاز فيها حزب العمال وتولى رئاسة الحكومة، ثم عاد حزب الليكود إلى السلطة بقوة خاصة بعد رواج أفكاره في الشارع الإسرائيلي وبعد انصهار حزب حيروت وحزب الليبراليين تحت مظلة حزب الليكود، واستمر حتى عام ١٩٩٢، بعدها تولى حزب العمال السلطة بقيادة رئيس الوزراء إسحاق رابين، وعقد اتفاق السلام مع الفلسطينين عام ١٩٩٣، وعلى الرغم من تأييد حزب الليكود السلام إلا أنه عارض بشدة التنازل عن أراضي كبيرة للفلسطينين وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، ثم عاد الليكود مرة أخرى لرئاسة الحكومة بقيادة بنيامين نتنياهو (١٩٩٦–١٩٩٩)، ثم تولى حزب العمال السلطة (١٩٩٩–٢٠٠١) ، ثم عاد الليكود (٢٠٠١–٢٠٠٣) ثم (٢٠٠٩– ٢٠٢١) ومنذ عام ٢٠٢٢ حتى عامنا الحالي.[٢٢]

ومن أهم السياسات التي يتبناها حزب الليكود:

- حماية أمن إسرائيل وإعطائه الأولوية في أي مفاوضات أو تسويات مع الفلسطينين أو العرب بشكل عام، والأمن هنا بمعناه الواسع الذي يتطلب محاربة كل من يريد تدمير إسرائيل أو يحرض ضدها أو يدعو لمقاطعتها سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا. كذلك يتطلب الأمن السيطرة على مصادر المياه الحيوية وجعلها تحت السيادة الكاملة لإسرائيل. ومنع ومحاربة قيام دولة فلسطينية مستقلة، والتأكيد على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل.[٢٣]
- الحفاظ على أرض إسرائيل، والسعي نحو ترسيخ دولة إسرائيل كدولة قومية يهودية، وبناء هوية المواطنين على أساس يهودي محافظ، وترسيخ فكر الصهيونية القومية، التي تحث على الإخلاص لأرض إسرائيل والتضحية بالحياة في سبيل ذلك.[٢٤]

- السعي نحو نزع الشرعية عن السردية الفلسطينية، وإسقاط حقوق الشعب الفلسطيني، والعمل على حسم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس القوة الإسرائيلية الفوقية.

- التوسع الاستيطاني والضم، والسيطرة على الحد الأقصى من الأراضي، وضخ عدد كبير من المستوطنين في الأراضي المحتلة، والتأكيد على شرعية الاستيطان، وعلى الرغم من أن الضغوط الدولية أحيانا تؤدي لتجميد الاستيطان، إلا أن ذلك يكون بشكل مؤقت، فعلى سبيل المثال جمد نتنياهو الاستيطان في القدس عام ٢٠١٣ عدة أشهر بسبب الضغط من باراك أوباما، ثم أعاد التوسع في الاستيطان مرة أخرى في ظل إدارة ترامب. كما أعلن نتنياهو قبول حل الدولتين عام ٢٠٠٩، وقبل إقامة دولة فلسطينية بدون أسلحة بجانب الدولة الإسرائيلية ثم عاد وتراجع عن ذلك أثناء انتخابات عام ٢٠١٥ وأعلن أنه لن تقوم دولة فلسطينية.[٢٥] وفي فبراير ٢٠٢٥ أعلنا نتنياهو وترامب عن رفضهم إقامة دولة فلسطينية، بل وعن رغبتهم في تهجير سكان غزة إلى مصر والأردن، والاستحواذ على كل أراضي غزة وامتلاكها.

- رفض الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، ودعم بقائهم في بلد الإقامة، والإصرار على عدم تعويضهم اقتصاديا عن ممتلكاتهم، والحفاظ على الممتلكات اليهودية، والدعوة لبناء منطقة عزل لسد قنوات الدخول غير الشرعي للاجئين.[٢٦]

- السعي نحو الحد من سلطات القضاء، خاصة المحكمة العليا، في إلغاءالقوانين التي تسنها السلطة التشريعية، والحد من سلطاتها في محاسبة أعضاء الحكومة، وإعطاء الكنيست سلطات لتجاوز المحكمة العليا، من خلال منح الكنيست الحق في قبول أو رفض قرارات المحكمة، وفي إبطال أو تفعيل القوانين من خلال الأغلبية البسيطة داخل الكنيست (أي الحق في سن قوانين رفضتها المحكمة العليا بأغلبية ٦١ عضو كنيست)، وذلك في ظل عدم وجود إطار دستوري مكتوب ينظم ويوازن العلاقة بين السلطات الثلاثة في الدولة. كما يحاول حزب الليكود تغيير طريقة اختيار لجنة قضاة المحكمة العليا، بحيث يعطي للسياسيين سلطة أكبر في اختيارهم، وذلك من خلال أن يتم اختيارهم عن طريق السلطة التشريعية، حيث تقدمت الحكومة بمقترح لاختيار القضاه يجعل للائتلاف الحاكم السيطرة على اختيار أول تعيينين للمحكمة العليا خلال فترة ولاية الكنيست، وتعيين رئيس المحكمة عن طريق الأقدمية، وتم اعتماد مسودة القانون داخل الكنيست.[٢٧]

ثالثا: تأثير سياسات حزب الليكود على تراجع الديمقراطية في إسرائيل

سيتم توضيح تأثير سياسات اليمين المتطرف على بعض مؤشرات الديمقراطية مثل الحريات العامة وحقوق الانسان والمشاركة السياسية واستقلال القضاء وحقوق الأقليات، وعلى مؤشرات الحقوق السياسية والحريات المدنية لـ Freedom House.

١ – الحريات العامة وحقوق الانسان

تؤكد العديد من التقارير أن وضع الحريات وحقوق الانسان في إسرائيل به العديد من الإشكاليات، بسبب تدخلات الأمن الإسرائيلي في عمل منظمات حقوق الانسان وتقييد الحريات.[٢٨]

أ– حرية التعبير: يقصد بها حرية التعبير عن الرأي للمواطنين وحرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، يؤكد القانون في إسرائيل على حق كل مواطن في التعبير عن رأيه، ويحظر خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، وبالتالي يخول القانون للشرطة تقييد حرية التعبير إذا كانت تحرض على العنف. فالمناقشات في الموضوعات العامة مفتوحة في إسرائيل بحرية، إلا أن هناك قيود على المناقشات في المواضيع السياسية، ومحظور تماما التعبير عن رأي معارض أو رافض لوجود دولة إسرائيل، وهو ما تعرفه إسرائيل بالديمقراطية الدفاعية، أي حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد من يعارض وجودها.[٢٩]

وفي الواقع يوجد تقييد لحرية التعبير خاصة في انتقاد دولة إسرائيل أو انتقاد الحكومة الإسرائيلية، وهناك تقييد لحرية التعبير لغير اليهود، فوفقا لمنظمة حقوق الانسان والتنمية (HRDF) فجهاز الأمن الإسرائيلي يقوم بتقييد حرية التعبير، ويلقي القبض على العرب والفلسطينين، ويهدد نشاطهم السياسي، وأكدت المنظمة أنه في يناير ٢٠٢١ وأثناء زيارة وزير التعليم لأحدى المدارس في حيفا، وجه غالانت رسالة إلى مدير المدرسة ومديري المناطق يأمر فيها بحظر التعامل مع المنظمات غير الحكومية التي تتعارض أهدافها مع أهداف النظام التعليمي، والتي تطلق أسماء زائفة على إسرائيل، وتعارض إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية وديمقراطية، وتنتقد جيش الدفاع الإسرائيلي.[٣٠]

ب–حقوق الانسان: تفيد العديد من تقارير منظمات حقوق الانسان إلى ارتكاب اسرائيل العديد من الانتهاكات، وتشمل قيام جهاز الأمن الاسرائيلي بعمليات قتل غير قانونية وتعسفية، واحتجاز تعسفي، وفرض قيود على

الفلسطينين المقيمين في القدس، والدخول غير القانوني لمنازلهم، والتدخل غير القانوني في حرية تكوين التجمعات، وفرض القيود على المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان، وتقييد حرية تنقل الفلسطينين داخل البلاد. واستخدام العنف ضد طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين، وضد الأقليات الأثنية والعرقية والدينية، وانتهاك حقوق العمال الأجانب والفلسطينين.[31]

وفي عام ٢٠٢٣ ونتيجة للاحتلال الإسرائيلي لعدة مناطق في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، والوجود غير الشرعي للقوات الإسرائيلية في هذه المناطق، وبناء مستوطنات بها، يواجه المواطنون العسكريون والمدنيون هجمات ويتم استخدام القوة ضدهم من قبل الفلسطينين لمواجهة احتلالهم غير الشرعي، وكانت آخر هذه الهجمات هي عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حماس في غزة يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقامت فيها بقتل ١٢٠٠ مدني وجندي واختطاف ٢٠٠ آخرين كأسرى، بعدها قامت إسرائيل بحرب واسعة النطاق على غزة قتلت فيها الآلاف من الفلسطينين معظمهم من النساء والأطفال، وذلك بهدف إطلاق سراح الأسرى والرهائن الإسرائيلين، والقضاء على المقاومة الفلسطينية أي حركة حماس. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا أصدت حكم بحظر التعذيب الجسدي عام ١٩٩٩، إلا أن المنظمات الحقوقية تتهم السلطات الإسرائيلية باستخدام الإيذاء البدني والتعذيب الجسدي ضد الفلسطينين خاصة بعد عملية طوفان الأقصى.[٣٢]

٢ – المشاركة السياسية وحقوق الأقليات

يكفل القانون الإسرائيلي الحق لكل مواطن في المشاركة السياسية، وتكوين الاحزاب وممارسة النشاط السياسي، إلا أنه عادة ما يتم التمييز بين اليهود وغير اليهود في هذا الحق، فلا يتمتع العرب والفلسطينيون بحق الماركة السياسية بشكل كامل، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية باستخدام سياسات تمييزية ضد الأقليات العرقية واللغوية والدينية، فيتم تقييد حقهم في تكوين الأحزاب السياسية، وفي تنظيم المظاهرات للتعبير عن آرائهم السياسية، وفي الترشح للمناصب الهامة في الدولة.[٣٣]

ويعاني المواطنون العرب في إسرائيل من التمييز ضدهم، ففي عام ٢٠١٨ اعتمد الكنيست الإسرائيلي قانون يعرف باسم "قانون الدولة القومية" والذي ينص على أن الحق في ممارسة تقرير المصير في دولة إسرائيل يعود حصريا

للشعب اليهودي. كما أنه نادرا ما يتم إدراج أي حزب عربي في الائتلاف الحاكم، ولا يمكن أن يشغل العرب أي منصب قيادي في الحكومة.

أما الفلسطينيون في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فيتم التمييز ضدهم، فوفقا للقانون يحق لهم أن يتقدموا بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية، إلا أن الذين يتقدموا بهذه الطلبات عادة ما يواجهون الرفض، كما تقوم إسرائيل بتقييد النشاط الانتخابي لهم، فلا يمكن للفلسطيني المقيم في القدس والذي ليس مواطنا أن يصبح رئيس للبلدية بموجب القانون، كما يحرم الفلسطينيون المقيمون في غزة والضفة الغربية والمتزوجون من مواطنين إسرائيلين من الحق في الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة.[٣٤]

٣- استقلال القضاء

تاريخيا للقضاء والقانون أهمية كبيرة في المجتمع الاسرائيلي، وتحترم كل عناصر الدولة القضاء والقانون، فسلطة القانون ملزمة للجميع[٣٥] . وقد لعبت المحكمة العليا دور كبير في حماية الأقليات وإلغاء القرارات التي تتخذها الحكومة والبرلمان، عندما تهدد حقوق الإنسان، إلا أنه مع تولي الحكومة الحالية السلطة في أواخر عام ٢٠٢٢، شنت هجوما واسعا على استقلال القضاء، وعلى الرغم من ترويجها لأنها تقوم بذلك من أجل جعل القضاء أكثر ديمقراطية، إلا أن هدفها هو تسييس القضاء.[٣٦]

حيث قامت الحكومة برئاسة نتنياهو بعمل حزمة من مشاريع القوانين أسمتها "قوانين الإصلاح القضائي" والتي تعمل على الحد من قدرة السلطة القضائية في مراجعة التشريعات والقرارات الحكومية، وعلى الحد من استقلال القضاة من خلال تغيير طريقة اختيار القضاة وتعيينهم، والسماح للكنيست بتجاوز أحكام المحكمة العليا، وفي يوليو ٢٠٢٣ أقر الكنيست أحد مشاريع القوانين المقترحة، التي تمنع المراجعة القضائية لقرارات الحكومة على أساس المعقولية، وتم الطعن على هذا القانون أمام المحكمة العليا. وبالتالي توجد ضغوط سياسية كبيرة على السلطة القضائية في الوقت الحالي، مما يؤكد عدم استقلال القضاء بشكل كبير في إسرائيل.[٣٧]

٤- مؤشر الحريات المدنية والحقوق السياسية لـ Freedom House

إن مؤشر الحقوق المدنية والسياسية لفريدوم هاوس "Freedom House" هو أحد أهم المقاييس لقياس درجة الديمقراطية في كل دولة من دول العالم، ويتم قياس درجة الديمقراطية من خلال قياس مؤشرات الحريات المدنية

والحقوق السياسية في كل دولة. ويتم قياس الحريات المدنية من خلال عدة مؤشرات هم حرية التعبير والحقوق التنظيمية وحرية تكوين الجمعيات وحكم القانون والاستقلال الشخصي وحقوق الفرد. أما الحقوق السياسية فيتم قياسها من خلال مؤشرات مثل العملية الانتخابية والتعددية والمشاركة السياسية وعمل الحكومة.

ويقوم هذا المقياس بإعطاء درجة لكل دولة في كل من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ويتم ترتيب الدول وتصنيفها كل عام على مقياس،[٣٨] ووفقا لهذا المقياس تأخذ الدول السلطوية Authoritarian درجة من ٠ إلى ١٧، أما الدول شبه السلطوية Semi Authoritarian فتأخذ درجة من ١٨ إلى ٣٣ والدول التي لديها خليط من السلطوية والديمقراطية Hybrid or Transitional تتراوح درجتها بين ٣٤ و٥٠، أما الدول شبه الديمقراطية Semi Democracy فتتراوح درجتها بين ٥١ و٦٧، والدول الديمقراطية Democracy تأخذ الدرجة من ٦٨ إلى ١٠٠.[٣٩]

ووفقا لهذا المؤشر تأخذ الديمقراطية في إسرائيل درجة "score" ٧٤ من ١٠٠ لعام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٤، وهذه الدرجة تعبر عن مؤشر الحريات المدنية Civil Liberties والحقوق السياسية Political Rights معا، وهي تأخذ الدرجة ٣٤ من ٤٠ في مؤشر الحقوق السياسية، والدرجة ٤٠ من ٦٠ في مؤشر الحريات المدنية[٤٠]

يوضح الشكل التالي **مؤشرات قياس الحقوق السياسية** في إسرائيل خلال عام ٢٠٢٣

الشكل رقم (٢)

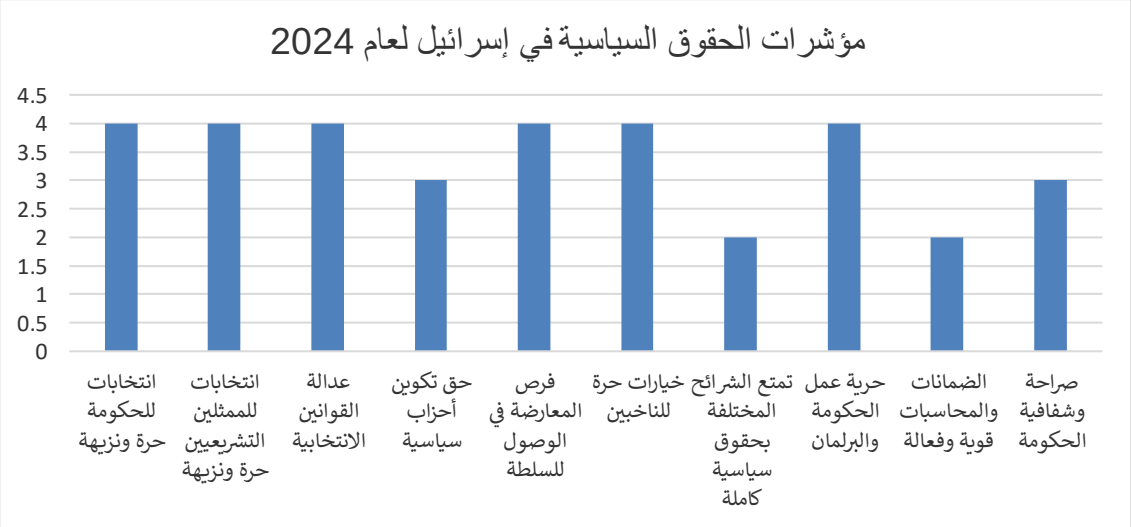

الشكل من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات مقياس Freedom House.

يلاحظ من الشكل السابق تباين الدرجات التي تأخذها مؤشرات الحقوق السياسية في إسرائيل، فبينما تأخذ مؤشرات مثل نزاهة الانتخابات وعدالة القوانين الانتخابية أعلى درجات على مقياس Freedom House حيث تأخذ 4/4 ، هناك مؤشرات أخرى تأخذ درجات أقل مثل تمتع الشرائح المختلفة بحقوق سياسية كاملة (الدرجة 2/4)، وقوية وفعالية المحاسبات (الدرجة 2/4)، وصراحة وشفافية الحكومة (الدرجة 3/4).

ويوضح الشكل التالي **مؤشرات قياس الحريات المدنية** في إسرائيل خلال عام ٢٠٢٣

الشكل رقم (٣)

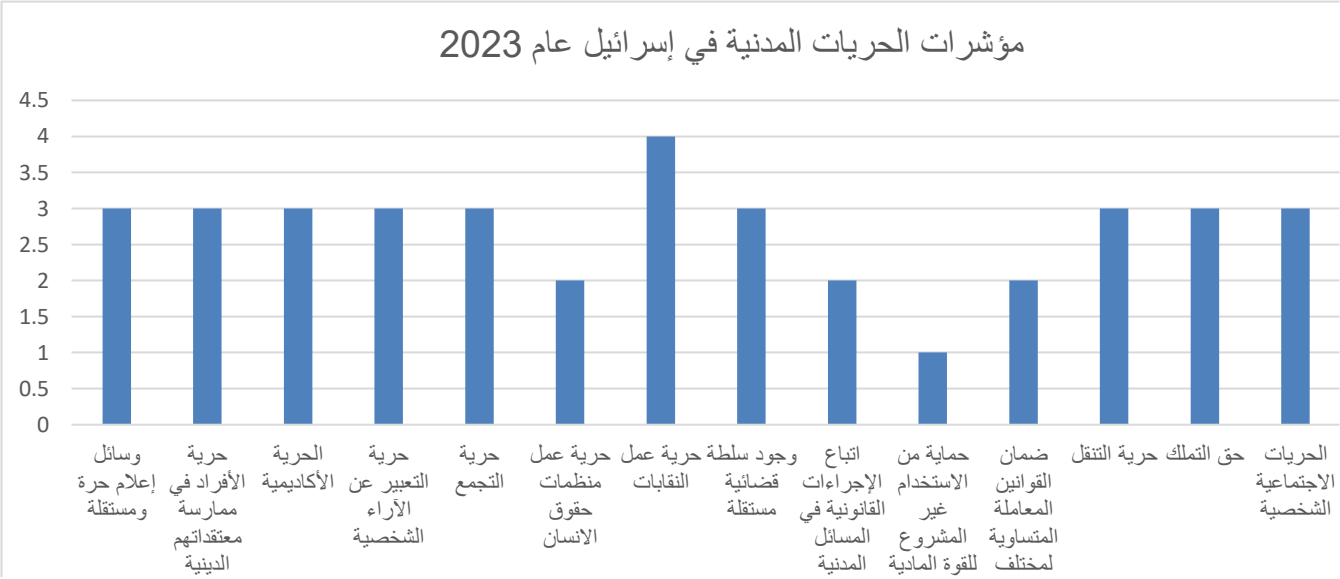

الشكل من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات مقياس Freedom House.

يلاحظ من الشكل السابق انخفاض العديد من مؤشرات الحريات المدنية، مثل مؤشر الحماية من الاستخدام غير المشروع للقوة المادية الذي يأخذ الدرجة 1/4، ومؤشر اتباع الاجراءات القانونية في المسائل المدنية الذي يأخذ الدرجة 2/4، ومؤشر حرية عمل منظمات حقوق الانسان التي تأخذ فيها الدرجة 2/4 ، مما يؤكد تدني مستوى العديد من الحريات المدنية في إسرائيل.

رابعا: مستقبل الديمقراطية في ظل سياسات اليمين المتطرف في إسرائيل

تؤكد المؤشرات السابقة أن مستوى الديمقراطية في إسرائيل في إنحدار، وأن هناك تحديات رئيسية تؤدي إلى تراجع الديمقراطية وهي:

١- مركزية جهاز الأمن الاسرائيلي ودوره المحوري في معظم السياسات الإسرائيلية، مما يخلق بيئة أمنية معادية للديمقراطية، ويؤدي إلى العسكرة المجتمعية.

٢- عدم المساواة التي تعاني منها الأقليات في إسرائيل خاصة العرب وغير اليهود، مما يؤدي لتراجع مؤشر هام من مؤشرات الديمقراطية وهو ضمان حقوق الأقليات والمساواة بين مختلف شرائح السكان.

٣- هيمنة المؤسسات الدينية اليهودية في إسرائيل، وعدم الفصل بين الدين والدولة، فالأحزاب الدينية هناك تهيمن على الساحة السياسية، وتؤكد دائما أن إسرائيل دولة قومية يهودية، تتأسس هوية المواطن فيها بناءا على ديانته اليهودية.

٤- تقييد بعض الحريات مثل حرية عمل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وتقييد حق التظاهر لغير اليهود، وتقييد الحرية الأكاديمية، وحرية التعبير إذا كانت تنتقد دولة إسرائيل.

٥- قوانين الإصلاح القضائي التي بدأت الحكومة الإسرائيلية باقتراحها، والتي تهدف منها إلى تقييد سلطة القضاء لصالح السلطة التنفيذية.

كل هذه التحديات تؤدي إلى تراجع مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل، على الرغم من وجود بعض المؤشرات الديمقراطية مثل الانتخابات الحرة النزيهة، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، إلا أن التحديات السابقة تؤكد أن إسرائيل دولة ديمقراطية عرقية، بمعنى أن ممارسة الديمقراطي فيها تتم بشكل انتقائي، فهي حكرا على اليهود فقط، أما الأقليات فلا توجد فرص لهم لممارسة الديمقراطية.[٤١]

نتائج الدراسة (الخاتمة)

نخلص مما سبق إلى عد نتائج وهي:

١- أن النظام السياسي في إسرائيل نظام برلماني، حيث يكون رئيس الدولة منصب شرفي لا يملك سلطات حقيقية، أما رئيس الحكومة فهو الرئيس الفعلى الذي يملك سلطات كبيرة، ويأتي رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في البرلمان.

٢- أن الأحزاب السياسية في إسرائيل تتسم بالتعدد والتنوع، حيث تتوزع الأحزاب بين اليمين واليسار، فهي تضم أحزاب اليمين السياسي وأحزاب اليسار السياسي وأحزاب الوسط السياسي وأحزاب عربية وأحزاب دينية وأحزاب اليمين المتطرف.

٣- تراجع مؤشرات الديمقراطية في إسرائيل نتيجة للسياسات التي يتبناها اليمين المتطرف الحاكم حاليا في إسرائيل، حيث يتم تقييد الحريات العامة وحرية التعبير خاصة عند انتقاد دولة إسرائيل أو جيش الدفاع الإسرائيلي، ويتم تقييد حرية عمل منظمات حقوق الانسان، كما اتخذت الحكومة الحالية عدة إجراءات من شأنها تقييد استقلال القضاء وتسييسه، كما يتم التمييز دائما ضد الأقليات في إسرائيل، ولا يحصلون على فرص مشاركة متساوية مع المواطنين الإسرائيليين.

٤- تراجع مؤشرات الحقوق السياسية في إسرائيل نتيجة لسياسات مثل حظر الأحزاب السياسية التي تنكر الطابع اليهودي لإسرائيل والأحزاب العربية التي تدعم حقوق الفلسطينين، والتمييز ضد الفلسطينين ومنعهم من مباشرة حقوقهم السياسية.

٥- تراجع مؤشرات الحريات المدنية في إسرائيل نتيجة للقيود على المظاهرات والاحتجاجات خاصة للعرب والفلسطينين، والقيود المفروضة على عمل المنظمات غير الحكومية خاصة التي تتعلق بحقوق الانسان حيث لا تعمل بحرية كاملة، ولا توجد حرية للتعبير عن الآراء السياسية سواء في وسائل الاعلام، كما تعمل الحكومة على الحد من سلطات القضاء من خلال القوانين التي تقترحها.

٦- إن مستقبل الديمقراطية في إسرائيل سيشهد استمرارا لتراجعها إذا استمرت هذه السياسات التي تجعل الديمقراطية ديمقراطية انتقائية أو ديمقراطية عرقية.

ونستنتج من الدراسة أن الديمقراطية في إسرائيل تقتصر على الديمقراطية الإجرائية (ديمقراطية الحد الأدنى) حيث توجد انتخابات دورية حرة ونزيهة تضمن تداول السلطة، أما الديمقراطية القيمية (ديمقراطية الحد الأقصى) التي تتعلق بضمان الحريات والحقوق السياسية فهي في حالة تراجع مستمر بفعل السياسات المتطرفة لحزب الليكود.

المراجع

[١] فهمي، شيرين، (إبريل ٢٠٢٤)، محددات صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في إسرائيل في الفترة (٢٠١٨- ٢٠٢٢)، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثاني، https://jpsa.journals.ekb.eg/article_345626.html .

[2] Freedom House, (2024), https://freedomhouse.org/country/israel/freedom-world/2024#CL .

[٣] هلال، علي الدين، (ديسمبر ٢٠١٩)، *الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟*، دولة الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

[٤] عبد المجيد، وحيد، (يوليو ٢٠١٩)، الديمقراطية في عالمنا: تطور أم انحسار؟، *مجلة الديمقراطية*، العدد ٧٥.

[٥] هلال، علي الدين، (ديسمبر ٢٠١٩)، مرجع سبق ذكره.

[٦] عبد المجيد، وحيد، (يوليو ٢٠١٩)، مرجع سبق ذكره.

[٧] أسامة، دينا، (أكتوبر ٢٠١٩)، التراجع الديمقراطي في دول الموجة الثالثة للديمقراطية، *مجلة الديمقراطية*، العدد ٧٦.

[8] Mudde, Cas, (2007), *Populist Radical Right Parties in Europe*, New York, Cambridge University Press.

[٩] القصبي، عبد الغفار رشاد، (٢٠٠٤)، *مناهج البحث في علم السياسة*، القاهرة مكتبة الآداب.

[10] Ibid.

[11] Betz, Hans, (1993), The New Politics of Resentment: Radical Right-Wing Populist Parties in Western Europe, *Jstor*, Vol. 25, No. 4, https://www.jstor.org/stable/422034.

[12] Aktas, Murat, (2024), The rise of populist radical right parties in Europe, *International Sociology*, Vol. 39(6), https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/02685809241297547 .

[13] Sprinzak, Ehud, (1989), The Emergence of the Israeli Radical Right, *Jstor*, Vol. 21, No. 2, https://www.jstor.org/stable/422043 .

[14] Sprinzak, Ehud, (1993), The Israel Radical Right: History, Culture, and Politics, *Westview Press*, Boulder, https://www.aclu.org/sites/default/files/field_document/ACLURM018927.pdf .

[15] Ibid.

[16] Pedahzur, Ami, (2001), The Transformation of Israel's Extreme Right, *Studies in Conflict & Terrorism*, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10576100120362 .

[١٧] أبو حجلة، نوار عبد الرحمن، (سبتمبر ٢٠٢٤)، أثر صعود اليمين الاسرائيلي المتطرف على الديمقراطية الاسرائيلية (٢٠٠٩-٢٠٢٣)، *جامعة النجاح الوطنية بنابلس، كلية الدراسات العليا*، https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/9e733446-1aff-4faf-9468-9c91e94a7b01/content.

[١٨] سبع، سداد مولود، (مارس ٢٠٢٢)، حزب الليكود ودوره السياسي في إسرائيل، *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية*، جامعة بغداد، https://j.alalamain.edu.iq/index.php/almahad/article/view/139 .

[١٩] فهمي، شيرين، (إبريل ٢٠٢٤)، محددات صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في إسرائيل في الفترة (٢٠١٨- ٢٠٢٢)، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثاني، https://jpsa.journals.ekb.eg/article_345626.html

[20] Moskovich, Yaffa, (2009), Authoritarian Management Style in the Likud Party Under

the Leadership of Benjamin Netanyahu, *International Journal of Leadership Studies*, Vol. 4 Iss. 2, https://www.regent.edu/acad/global/publications/ijls/new/vol4iss2/IJLS_V4Is2_Moskovich.pdf .

[21] Goldstein, Amir, (December, 2018), The Creation of the Likud and the Struggle for the Identity of the Alternative Party, *Israeli Studies Review* 33(3), https://www.researchgate.net/publication/329722491_The_Creation_of_the_Likud_and_the_Struggle_for_the_Identity_of_the_Alternative_Party .

[٢٢] سبع، سداد مولود، (مارس ٢٠٢٢)، مرجع سبق ذكره.

[٢٣] المرجع السابق.

[٢٤] إيلاني، عوفري، (٢٠١٥)، دولة الليكود في صورة الثقافة السياسية في إسرائيل المعاصرة، *قضايا إسرائيلية*، https://www.academia.edu9 .

[٢٥] غانم، هندية، (٢٠٢٢)، أقصي اليمين الجديد في إسرائيل ومشروع بناء الهيمنة الشاملة، *المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية* (مدار)، العدد ٨٨، متاح على https://www.madarcenter.org/files/2104/---88/1913/------.pdf .

[26] Niu, Song, Zhang, Xuan, (Jan, 2017), Comparison of the Policies of Israel's Labor Party and the Likud on Palestinian Refugee, *International Relations and Diplomacy*, Vol. 5, No. 1, 20-33, https://mideast.shisu.edu.cn/_upload/article/files/b7/3f/a71ae32b40b98315b57e1006e2b5/f3846412-988f-467d-8b75-3fade9169e3e.pdf .

[٢٧] ماجد، شيماء، (يناير، ٢٠٢٤)، التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر ٢٠٢٣)، *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، مجلد ٣، العدد ١، متاح على http://doi.org/10.21608/ijppe.2024.338782.

[٢٨] أريان، آشر، وآخرون، (٢٠٠٤)، معيار الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٠٤، مؤتمر فخامة رئيس الدولة، الديمقراطية الاسرائيلية تحت الاختبار، أوري دورومي (محرر)، *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، مركز غوتمان، https://en.idi.org.il/media/4866/democracyindexarabic_2004-1.pdf .

[٢٩] بن دريدي، فوزي، (ديسمبر ٢٠٢٣)، الديمقراطية الدفاعية والسياسة التوسعية لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، *آفاق استراتيجية*، العدد ٨.

[30] Israel 2021 human rights report, (2021), United States Department of State , Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/04/313615_ISRAEL-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf .

[31] Ibid.

[٣٢] عبد المقصود، محمد، (يناير ٢٠٢٤)، مستقبل الأوضاع في إسرائيل في ظل تداعيات عملية طوفان الأقصى، *آفاق مستقبلية*، العدد (٤)، https://library.idsc.gov.eg/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=108664&shelfbrowse_itemnumber=122669 .

[٣٣] صالح، طارق & رمضان، منى، (٢٠٢٢)، الدور السياسي للأقلية العربية في إسرائيل، *المركز الديمقراطي العربي*، برلين، ألمانيا.

[34] Freedom House, (2024), Opcit.

[٣٥] سيغل، زئيف، (١٩٩٠)، الديمقراطية الإسرائيلية: الحكم في دول إسرائيل بالعبرية، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد ١، https://www.palestine-studies.org/ar/node/35798 .

[36] Weill, Rivka, (Jan 2023), War over Israel's Judicial Independence, *verfassungsblog* , https://verfassungsblog.de/war-over-israels-judicial-independence/ .

[37] Freedom House, (2024), Opcit.

[38] Roskin, Michael & Others, (2017), *Political Science : An Introduction*, Fourteenth Edition, Pearson.

[39] Freedom House, (2024), Opcit.

[40] Ibid.

[41] Hirsch, Michal, (2022), Democracy at Risk? Assessing Israel's Democratic Backsliding, *Crown Center for Middle East Studies*, Brandies University, https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb150.pdf .